

الفراس

عليه ولو غير فعله كاستلاد عليها ابنها **المسكن**
 ولو لم يضرها ما يسيبها **الزواج** صحيح اذا سئل
 بالزواج **والزواج** ولو لم يضرها ما يسيبها **الزواج** صحيح اذا سئل
 بخلافه يسر ومن اجاره قلت **المسكن** ان لا
 يسيبها حتى يفسد حصة على المهر كاسطه فيشرح
 المهر **وكذا** فيما قبلت **الزواج** في المهر او يده
 او شيئا منه وكذا في قبل المرأة المهر عند لقاء او ذراع
 وقبلة وهذا هو المشهور وما لا يوجب المهر في الزمان
 الكافي في الاختيار عند بعضهم لا بأس به اذا قصد
 المهر ومن المشهور في تعيين وجهه **ففي** وكذا
معانته في الزار واحد قال ابو يوسف لا بأس به بالتعيل
 والمعانعة في الزار واحد **ولو كان عليه قميصا واحدة**
جاء لا كرامة بالاجماع وصح في الهداية وعليه
 المتون وفي الحقايق لا اقل على وجه المهر في زواج
 النكاح جاز الاجماع **المصلحة** اي كالحوز المصلحة
 لا يهاسته فوهل من اثرة لقوله صلى الله عليه وسلم
 من صاغ اخاه المسلم وحرك يده نكاحه زوجه
 واطلاق المهر تبع للزواج واكثر والوقاية والنتيجة
 والجمع والمخير وغيره في دعواها مطلقا ولو بعد
 العصر وقولهم انه بدعه اي مباحة حسنة كما افاده
 النووي في زكوة وغيره وعليه في ما نقله عن شراح
 الجمع من انما بعد النكاح والعقد ليس بنكاحا تاما
 وفي القنية الستة في المصلحة بكتاب ابدية ونجاة

فيها

الفراس

الحوام

اذا باع

زاهد

عليه ولو غير فعله كاستلاد عليها ابنها **المسكن**
 ولو لم يضرها ما يسيبها **الزواج** صحيح اذا سئل
 بالزواج **والزواج** ولو لم يضرها ما يسيبها **الزواج** صحيح اذا سئل
 بخلافه يسر ومن اجاره قلت **المسكن** ان لا
 يسيبها حتى يفسد حصة على المهر كاسطه فيشرح
 المهر **وكذا** فيما قبلت **الزواج** في المهر او يده
 او شيئا منه وكذا في قبل المرأة المهر عند لقاء او ذراع
 وقبلة وهذا هو المشهور وما لا يوجب المهر في الزمان
 الكافي في الاختيار عند بعضهم لا بأس به اذا قصد
 المهر ومن المشهور في تعيين وجهه **ففي** وكذا
معانته في الزار واحد قال ابو يوسف لا بأس به بالتعيل
 والمعانعة في الزار واحد **ولو كان عليه قميصا واحدة**
جاء لا كرامة بالاجماع وصح في الهداية وعليه
 المتون وفي الحقايق لا اقل على وجه المهر في زواج
 النكاح جاز الاجماع **المصلحة** اي كالحوز المصلحة
 لا يهاسته فوهل من اثرة لقوله صلى الله عليه وسلم
 من صاغ اخاه المسلم وحرك يده نكاحه زوجه
 واطلاق المهر تبع للزواج واكثر والوقاية والنتيجة
 والجمع والمخير وغيره في دعواها مطلقا ولو بعد
 العصر وقولهم انه بدعه اي مباحة حسنة كما افاده
 النووي في زكوة وغيره وعليه في ما نقله عن شراح
 الجمع من انما بعد النكاح والعقد ليس بنكاحا تاما
 وفي القنية الستة في المصلحة بكتاب ابدية ونجاة